



جانب من لقاء عيسى الكندري وم. أحمد المنفوشي مع عدد من أهالي السالمية في ديوان أحمد إدريس (ريليش كومار)



عيسى الكندري وم. أحمد المنفوشي وعدد من قيادات البلدية ومواطني السالمية

تفقد مشكلات أهالي القطعة 12 في منطقة السالمية وشددت على الإسراع في معالجتها الكندري: القضاء على مشكلة العزاب ضمن أولويات البلدية

مما هي عليه الآن إلى استثماري كما هو معمول به في منطقة حولي فعمالة المواطنين مستمرة لعدم تطبيق القرارات، فضلا عن الرقابة البلدية الضعيفة خلال السنوات الماضية، وحين الدور لتسليط الضوء على هذه المشكلة بشكل مكثف، مشددا على أن الخدمات كذلك التي في المنطقة استولى عليها العزاب ولم يعد للأسر هناك مكان بينهم خاصة من العزاب الأجانب. وقال إن المشكلة لا تنتهي بتخليص المنطقة من العزاب بل لابد من إيجاد حل للعزاب أنفسهم من خلال تنفيذ مشاريع المدن العمالية من خلال تدخل جهاز الشراكة لتنفيذ قرارات المجلس البلدي الذي صدر من قبل 10 سنين تقريبا.

12 مما هي عليه الآن، ومحاسبة من سببوا الفوضى العارمة في السكن الخاص والنموذجي واندخلوا العزاب بين العوائل الكويتية. بدوره، أكد المحامي عبدالله الكندري أن الوضع الحالي في منطقة السالمية وتحديدا في قطعة 12 منها مستمر، وأن آلية تنفيذ البلدية لملف إخلاء العزاب من السكن الخاص والنموذجي ضرورية جدا لأن عدم وجود تطبيق واضح للقانون يحظر إسكان العزاب في السكن الخاص سيقاوم المشاكل وبالتالي بعد مرور عام على إعلان البلدية لخطتها يجب عليها مراجعة تلك الآلية مرة أخرى. وقال: لابد من وجود نص تشريعي يعدل وضع المنطقة

من اختصاص إدارة المخطط الهيكلي التي سبتبدأ بوضع الدراسات الخاصة بتحويل بعض المناطق إلى استثماري من عدمه في أغسطس المقبل. وأضاف أنه أوعز إلى مدير عام فرع بلدية محافظة الجهراء م. أحمد الهزيم بتشكيل لجنة ازالات خاصة لمتابعة الجواخير غير النظامية المنتشرة في منطقة المطراع وتشكل إعاقة كبيرة للمشروع الإسكاني هناك، حيث أن أغلبها مقام على أملاك الدولة وبشكل عشوائي. من جانبهم، أكد الأهالي أن مطالباتهم تحتاج إلى قرار سياسي في المرتبة الأولى ووقفه جادة فيها، مضيفا أن طلب الأهالي بتحويل القطعة إلى استثماري



عبدالله الكندري وفهد العتيبي وفلاح الشمري



عيسى الكندري متحدثا عن معالجة مشكلات السالمية.. ومتابعيا من م. أحمد المنفوشي

الجيران والقانون. وأضاف أنه أوعز إلى مدير عام فرع بلدية حولي م. فلاح الشمري بفتح ملف لهذه القضية ومتابعتها تمهيدا للقضاء على ظاهرة العزاب فيها، مضيفا أن طلب الأهالي بتحويل القطعة إلى استثماري

المتخذة بشأن حصر مخالفات قطعة 12 بمنطقة السالمية وبالتالي إخراج العزاب منها حيث تم قطع التيار الكهربائي عن 6 منازل من أصل 75 وبقيت 69 منها لاستصدار صور عن الوثائق الشرعية الخاصة بها للنظر في

المنفوشي: حصر مخالفات السالمية ق12 وإخراج العزاب

عبدالله صاهود
شدد وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري على ضرورة الإسراع في حل المشكلات التي يعاني منها الأهالي، لاسيما مشكلة العزاب التي تحظى باهتمام كبير منه ومن مختلف قيادات البلدية في كل القطاعات، بل وتأتي ضمن أولوياتهم. جاء ذلك خلال جولة للوزير الكندري بمشاركة مدير عام البلدية وعدد من أعضاء وقيادات البلدية على قطعة 12 في منطقة السالمية، للاطلاع على عدد من المشكلات التي يعاني منها سكان المنطقة. بدوره، أكد مدير عام البلدية م. أحمد المنفوشي أن البلدية ماضية في تنفيذ التوصيات

الكندري يدعو لفتح باب المزايدة لتقطيع وتصدير الإطارات

الحالية دون معالجة بموقعها. 2 - ضرورة تعديل شروط المزايدة وفتح الباب أمام الراغبين من الشركات بتقطيع وتصدير الإطارات. 3 - ضرورة دعم المباردين من الشباب الراغبين في الاستفادة من الإطارات. 4 - العمل على تبني مبادرة أعضاء لجنة البيئة بالمجلس البلدي وجمعية المهندسين الكويتية لمعالجة الإطارات، وذلك بإشراك الشباب في تفعيل المبادرة. إلا أن البلدية والهيئة العامة للصناعة لم تقوما بتنفيذ تلك التوصيات مما يجعلها حجرا على ورق، ويؤكد عدم جدية البيئة بتنفيذها وسرعة التخلص من الإطارات التالفة والمستعملة. إلا أننا فوجئنا بأن هيئة الصناعة لم تقم بتنفيذ قرارات وتوصيات المجلس البلدي، بل على العكس من ذلك خالفت قانون البيئة بعزمها على ترحيل ونقل الإطارات من أرحية إلى السالمي، الأمر الذي يكبد الدولة خسائر مالية، ومن جانب آخر يؤثر على البيئة وينقل المشكلة إلى منطقة أخرى دون إيجاد الحلول لها.

دعا العضو عبدالله الكندري إلى فتح الباب أمام المزايدة على الإطارات لتقطيعها وتصديرها. وقال الكندري في اقتراحه: صدر قرار وزاري بأن يسؤل موضوع معالجة الإطارات التالفة والاستفادة منها بالكامل إلى الهيئة العامة للصناعة، حيث أن هذه الإطارات تعتبر من النفايات الخطرة التي يجب أن يتم التعامل معها بصورة صحيحة وسليمة بيئيا، كما أن عملية إدارة هذا النوع من النفايات والتي تشمل التجميع والتخزين والتشوين والتخلص والاستفادة منها هي عملية متكاملة لا يمكن أن تتجزأ. وحيث أنه بموجب قانون إنشاء الهيئة العامة للصناعة 1996/56 تظلم بكل ما يتعلق بقيمة النفايات الصناعي. وقد صدر قرار من المجلس البلدي رقم م.ب/4/302/17/2012 بتعيين من صدرت لهم تراخيص لمزاولة النشاط لتدوير الإطارات. ولسرعة تنفيذ قرار المجلس البلدي بإنشاء مدينة جنوب سعد عبدالله السكنية وإزالة العوائق فيها. وقد صدرت توصيات من المجلس البلدي بتاريخ 2015/8/9 تقضي بالآتي:

1- رفض طلب البلدية الخاص بنقل الإطارات القانوني الصادر من إدارة الفتوى والتشريع، حيث تم تزويد اللجنة بتقرير مفصل، إلا أن هناك تنازعا بين البلدية وإدارة الفتوى، حيث تدعو الإدارة القانونية في البلدية إلى التدقيق المسبق من قبل الفتوى والتشريع قبل إصدار القرار، وفي المقابل تؤكد «الفتوى» على التدقيق بعد إجراء الدراسات، داعيا إلى أهمية أن يكون هناك توافق بين البلدية والفتوى والتشريع والوصول إلى حل وسط لإنهاء تلك الأمور. واختتم العتيبي بالإشارة إلى ضرورة الإسراع في إصدار اللائحة الخاصة بإبراج الاتصالات تحقيا للمصلحة العامة وتنظيم هذا القطاع المهم.

الدوري للتحقق من التزام تلك الأبراج بالاستراطات. وبين أن اللجنة تبحث الرأي



أسامة العتيبي مترشحا لاجتماع لجنة تقصي الحقائق

وأضاف أنه التأكيد على ضرورة وجود فريق من قبل وزارة الصحة للقيام بالفحص

أكدت على عدم إقامتها على رياض الأطفال والمدارس والمستشفيات «الصحة»: تأثير حراري لأبراج الاتصالات المتفاعلة مع الجسم خلال جولة مع رئيس اتحاد المزارعين على شجرة الخضار بالشويخ الخرينج: «البلدي» حريصون على دعم المزارع الكويتي والمنتج المحلي

مَشْرِخَةُ الْكُوَيْتِيِّينَ

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى آل الراشد وبورسلي والسويدان الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى إبراهيم راشد إبراهيم الراشد

والد: م. خالد، م. محمد، حمد

تعهد الله الفقيد بوسع رحمته وأسكنه فسيح جناته وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ

فخر واعتزاز. وحول مطالب اتحاد المزارعين لإعادة تشغيل وتفعيل موقع الشجرة رقم (4) الحالي وافتتاحه مرة أخرى بين كمال أن هذا الموقع لشجرة الخضار في منطقة الشويخ له تاريخه منذ القدم لما يتم به من وجود المنتج المحلي الكويتي أو المستوردة، مبينا أن الموقع يتمتع بمكان استراتيجي في قلب العاصمة تم تسليمه إلى جهة حكومية وهي شركة المطاحن الكويتية حيث تم تفرغها منذ عشر سنوات ولم يتم استغلاله بالشكل السليم والصحيح، وخلال جولتنا على الموقع رأينا أنه أصبح مرتعا للحبوس الضالة والقمامة واصبح مهجورا حيث من الاولى ان يتم استغلاله طول هذه الفترة.



متمسور الخرينج ود.حسن كمال وهادي الوطني وعدد من أعضاء اتحاد المزارعين خلال الجولة

وقال أن استغلاله لجهة مثل اتحاد المزارعين بالتأكيد ستم معه الفائدة لجميع المواطنين والمقيمين، مؤكدا أن إغلاق مثل هذا المكان طوال هذه الفترة يعد خسارة كبيرة، مشيرا إلى أن التنسيق بين الجهة الحكومية واتحاد المزارعين في السعي لافتتاح مثل هذا السوق يصب في مصلحة الجميع.

وأشار الخرينج إلى أن افتتاح واعادة هذا السوق مصادفة بافتتاح طريق جمال عبدالناصر سيعطي المتسوق ارتياح في الوصول له بسهولة كونه سيتم افتتاح طريق فرعي له مباشرة على السوق. وأكد ان جميع أعضاء المجلس البلدي داعمين للمزارع الكويتي والمنتج المحلي خصوصا ان هذه التشريحة تعتبر من اهم الشرائح التي تساهم في تأمين الامن الغذائي للكويت، مؤكدا ان الموقع الذي تقع عليه الشجرة تم

كمال: ضرورة حل جميع المشاكل والمعوقات التي تواجه المزارعين

طالب رئيس اتحاد المزارعين الكويتي هادي الوطني بإعادة تشغيل وافتتاح سوق شجرة الخضار رقم (4) في منطقة الشويخ كون هذا السوق قد تم تخصيصه لجهة حكومية وهي شركة المطاحن الكويتية التي لم تستغل منذ سنوات عدة حتى اصبح مهجورا ومرتعا للفئران الضالة وموقعا للنفايات والقمامة.

وقال الوطني خلال جولة قام بها مع عضو المجلس البلدي د.منصور الخرينج ود.حسن كمال في سوق شجرة الخضار بمنطقة الشويخ ورافقهما سالم السالم وعبد ساري من اتحاد المزارعين: ان تشغيل سوق الشجرة رقم (4) واعادة الحياة له مرة أخرى اصبح من الضروري كونه يخدم الأهالي في المناطق القريبة بالإضافة إلى أنه يقع في موقع استراتيجي وسط سوق اللحوم والدواجن ويتمتع ببياف الخدمات الأخرى مثل المسجد ودروات المياه بالإضافة إلى ان لهذا السوق مداخل ومخارج تسهل الوصول إليه دون عناء.

دوره، استغرب عضو المجلس البلدي د.منصور متعب الخرينج من عدم استغلال الجهة التي خصص لها موقع شجرة رقم (4) الواقع في شجرة الشويخ القديمة، متمنيا من هذه الجهة افساح المجال لاتحاد المزارعين لاعادة تشغيلها مرة حتى ولو لفترة مؤقتة طالما لم تستغل الجهة المخصصة لهذا الموقع وذلك لخدمة المواطن والمقيم. وأضاف ان وجود الارض على وضعها الحالي بدون استغلال من الجهة المختصة امر غير جيد

بشري شعبان

وقال الوطني خلال جولة قام بها مع عضو المجلس البلدي د.منصور الخرينج ود.حسن كمال في سوق شجرة الخضار بمنطقة الشويخ ورافقهما سالم السالم وعبد ساري من اتحاد المزارعين: ان تشغيل سوق الشجرة رقم (4) واعادة الحياة له مرة أخرى اصبح من الضروري كونه يخدم الأهالي في المناطق القريبة بالإضافة إلى أنه يقع في موقع استراتيجي وسط سوق اللحوم والدواجن ويتمتع ببياف الخدمات الأخرى مثل المسجد ودروات المياه بالإضافة إلى ان لهذا السوق مداخل ومخارج تسهل الوصول إليه دون عناء.